ماهو بهذا المعنى وقد يطلق الجبر على معنى المقابلة على ما سيظهر في المسئلة الاولى من المقترنات
فتترتب والاجناس المتجانسة المتساوية في الطرفين تسقط منهما او من الطرفين وهو المراد
المذكور للمقابلة اى معنى المقابلة بمعنى اه معنى لمقابلة جواز يقابل بعض الاجناس مع بعض
ويبقى المشترك من المتعادلين وهو المقابلة والعمل الالقاء انما يكون اذا لو وجدت المتجانسة
في كلا الطرفين جميعا اما لو وجدت في احدهما فقط فلا اسقاط كما سيظهر في المسئلة الاولى
من المقترنات وهذا بين جواز انفكاك الجبر عن المقابلة واما وجود المقابلة بدون الجبر
فهو ايضا جائز كما سيظهر في المسئلة الاولى من المقترنات فترتب شهر اى بعد العمل على المذكور
والانتهاء الى المعادلة اما ان تقع بين جنس فقط وجنس اخر كذلك وهو المراد بقوله
كذلك ثالث مسائل ان تقع في ثالث مسائل تسمى المقترنات وايضا على ما عرفت مما ذكرناه في
بيان وجه الحصر في الست او تقع بين جنس فقط وجنسين معا وهو المعادلة الواقعة كذلك
ثالث اخر ثالث مسائل اخر غير الثالث الاولى تسمى ان تلك المسائل الثالث الاخر المقترنات وتسمى
المركبات ايضا كما سلفتناه لك في بيان وجه الحصر لا في المفردات اى المسئلة الاولى من المقترنات
عدد بعدد اشياء اى جمع ما احد المعادلين بناء عدد بعدد اشياء فاقسم اى العدد على
عدد ها اى بعدد الاشياء المعادلة له يخرج الشيء المجهول وقد عرفت سابقا ان المراد من
العدد عند اهل الجبر فلكن منك على منضبط مخالفا اى مثال المسئلة الاولى من المسائل الثلاث
المسماة بالمفردات المعادلة فيها العدد الاشياء اقرا اى مثل لزيد بالف ونصف مال العمرو بالف
الا نصف مال زيد بان قال لزيد على الف ونصف مال العمرو ولعمرو على الف الا نصف مال زيد
ولم يفسر ما ابهم اما لعدم التمكن من التفسير كان مات عقيب الاقرار او امتنع ولم يجبره
الحاكم عليه لمانع او لقدرة لك ودفع الامر اليك فافرض مال زيد اى جميع ما اقر به لزيد شيأ فلعمرو
الف الا نصف شيء لان ما كان اقر به لعمرو الف الا نصف مال زيد فحيث فرضت جميع ما كان لزيد
شيأ يكون لعمرو بعد الفرض المذكور الف الا نصف شيء واذا اضفت ما اقر به لعمرو بعد الفرض
المذكور اى الف الا نصف شيء فلزيد اذا الف يعوجب قوله لزيد على الف وخمسمائة الا ربع شيء
يعدل شيأ وهو ما كان فرض به ما كان لزيد من اول الامر وبعد الجبر اى بعد تكميل الالف والخمسمائة
بزيادة ربع شيء على الف ونصف شيء الذي هو مقدار ما نقص من مال زيد بالاقرار
فتكون مال زيد الف وخمسمائة الا شيأ

الاربع شيء بضم الربع وزيادة مثل الكل عن الربع على الطرف الاخر عن الشيء المعادل لهذا الكل
الحاصل الف وخمسمائة يعدل شيأ وربعا اى وربع شيء فاقسم الالف وخمسمائة احد المعادلين
على عدد الشيء وربعه الذي هو المعادل الاخر بقاعدة قسمة الصحيح بدون الكسر على الصحيح
مع الكسر وهو ان تقسم بسط المقسوم اى مجنسه وهو صحيح هنا في مخرج الكسر على بسط المقسوم
عليه وهو مضروبه في مخرج الكسر مع زيادة صورة الكسر على الحاصل فهنا نقسم مضروب الالف
والخمسمائة في الاربعة مخرج الربع وهو ستة الالف على مضروب شيء وربع في مخرج الربع وهو
خمسة فيخرج الف وماتان فلزيد الف وماتان ولعمرو اربعمائة وذلك لانا بعد معادلة
الالف والخمسمائة الشيء والربع آل الامر الى ان نقسم الالف والخمسمائة على الشيء والربع
وما خرج من القسمة يكون هو المقرر لزيد وحيث كان الخارج الفا وماتين كان لزيد الف وماتان
واذا علمنا ان ما كان لزيد الف وماتان علمنا ان ما يكون لعمرو اربعمائة وذلك لانه كان قد
اقر له بالف مستثنى منها نصف ما لزيد حيث قال ولعمرو الف الا نصف ما لزيد وحيث ما علمنا
ان ما لزيد الف وماتان علمنا ان نصف سبعمائة فالالف المستثنى منها سبعمائة يكون الباقي
منها اربعمائة فتكون هي المقرر بها لعمرو وهذا مثال ما اذا كان احد المكررين معطوفا والآخر مستثنى
واما مثال ما اذا كانا معطوفين ولم يكن في شيء منهما استثناء فكما قاله لزيد عشرة ونصف
مال لعمرو ولعمرو عشرة ونصف مال لزيد فافرض مال زيد شيأ فلعمرو عشرة ونصف شيء فلزيد
خمسة عشر وربع شيء تعدل شيأ فبعد اسقاط المشترك خمسة عشر تعدل ثلاثة ارباع
شيء فاذا قسمت بسط الاول وهو ستون على بسط الثاني وهو ثلاثة يخرج عشرون وهو ما
لزيد وهكذا نعمل في معرفة مال عمرو بان نفرض مال شيأ فلزيد عشرة ونصف شيء فلعمرو
خمسة عشر وربع شيء تعدل شيأ وبعد تتميم العمل يخرج لعمرو عشرون ايضا وكقوله لزيد عشرة
ونصف مال لعمرو ولعمرو عشرة وثلث مال لزيد فافرض مال زيد شيأ فلعمرو عشرة وثلث
شيء فلزيد خمسة عشر وسدس شيء تعدل شيأ فبعد اسقاط المشترك خمسة عشر تعدل خمسة
اسداس شيء فاذا قسمت بسط الاول وهو ستون على بسط الثاني وهو خمسة يخرج ثمانية

جامعة الملك سعود
عمادة شؤون المكتبات

Copyright © King Saud University